Volume (25), No. (3A) - (September)/(2025)

شركة رأس المال المغامر في ضوء قانون الشركات الأردني رقم 20 لعام 2023

شركة رأس المال المغامر في ضوء قانون الشركات الأردني رقم 20 لعام 2023

عبدالله القضاة, محمد إبراهيم أبو الهيجاء
جامعة العلوم الإسلامية العالمية
abdullah_hidar@yahoo.com, mohammed.abuelhaija@wise.edu.jo

*(Corresponding author) e-mail: abdullah_hidar@yahoo.com

الملخّص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مفهوم شركة رأس المال المغامر في ضوء قانون الشركات الأردني المعدّل رقم 20 لعام 2023 من خلال استعراض النصوص القانونية التي تحدد طبيعة شركة رأس المال المغامر.
وسلكت الدراسة المنهج التحليلي من خلال عرض الأحكام القانونية التي شملت رأس المال المغامر في قانون الشركات الأردني.
وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج منها : أن شركة رأس المال المغامر تعد نوع مستحدث من الشركات التجارية في التشريع الأردني.
واوصت الدراسة بتوصيات متعددة منها : نوصي بمنح شركات رأس المال المغامر إعفاءات وحوافز ضريبية تحفز هذه الشركة على العمل داخل الأردن.

ABSTRACT

لعام 20 رقم لّالمعد الأردني الشركات قانون ضوء في المغامر المال رأس شركة مفهوم بيان إلى الدراسة هذه هدفت المغامر المال رأس شركة طبيعة تحدد التي القانونية النصوص استعراض خلال من 2023.
الشركات قانون في المغامر المال رأس شملت التي القانونية الأحكام عرض خلال من التحليلي المنهج الدراسة وسلكت الأردني.
في التجارية الشركات من مستحدث نوع تعد المغامر المال رأس شركة أن : منها النتائج من لجملة الدراسة وتوصلت الأردني التشريع.
هذه تحفز ضريبية وحوافز إعفاءات المغامر المال رأس شركات بمنح نوصي : منها متعددة بتوصيات الدراسة واوصت الأردن داخل العمل على الشركة.

Article history:

Submission Date: 04/02/2025

Reviewing Date: 08/04/2025

Revision Date: 04/08/2025

Acceptance Date: 22/07/2025

Publishing Date: 03/09/2025

DOI: 10.6520/ppfd5r23

Keywords:

Funding:

This research received no specific grant from any funding agency in the public, commercial, or not-for-profit sectors.

Competing interest:

No competing interests exist.

Cite as:

القضاة,ع.,أبوالهيجاء,م,(2025)شركةرأس المال المغامر في ضوء قانون الشركات الأردني رقم 20 لعام 2023 . Jersah for Research and Studies 25 (3A). https://doi.org/10.6520/ppfd5r23.

© The authors (2025). This is an Open Access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution (CC BY NC), which permits non-commercial re-use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original work is properly cited. for commercial re-use, please contact admin@jpu.edu.jo.

شركة رأس المال المغامر في ضوء قانون الشركات الأردني رقم (20) لعام 2023م

Venture Capital Company in Light of Jordanian Companies Law No. (20) of 2023

الباحث/ عبد الله حيدر علي القضاة – طالب دكتوراة – جامعة العلوم الإسلامية العالمية

ا.د. محمد ابراهيم عرسان ابو الهيجاء – جامعة العلوم الإسلامية العالمية

المُلخّص

تهدف هذه الدّراسَة إلى بيان مفهوم شركة رأس المال المغامر في ضوء قانون الشركات الأردني المعدل رقم(20) لعام 2023م، من خلال إستعراض النصوص القانونية التي تحدد طبيعة شركة رأس المال المغامر.

وسلكت الدراسة المنهج التحليلي من خلال عرض الأحكام القانونية التي شملت شركة رأس المال المغامر في قانون الشركات الأردني.

وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج؛ منها: المشرع الأردني نظم شركة رأس المال المغامر بخصوصية خاصة بها مما جعل محل الشركة هو مسألة تنظيمية لا يجوز الخروج أو الاتفاق على خلافها وهو الاستثمار أما بصورة مباشرة أو من خلال الصناديق في رأسمال الشركات الأخرى.

وأوصت الدراسة بتوصيات متعددة منها: نوصي بمنح شركات رأس المال المغامر إعفاءات ضريبية وحوافز تحفز هذه الشركة على العمل داخل الأردن.

الكلمات المفتاحية: شركة رأس المال المغامر، الطبيعة التجارية، قانون الشركات الأردني رقم(20) لسنة 2023م.

Abstract

This study aimed to clarify the concept of venture capital company in light of the Jordanian Companies Law No. (20) of 2023, by reviewing the legal texts that define the nature of the venture capital company.

The study followed the analytical approach by presenting the legal provisions that .included the venture capital company in the Jordanian Companies Law

The study reached a number of conclusions, including: The Jordanian legislator regulated venture capital companies with its own specificity, which made the company's subject matter a regulatory issue that cannot be deviated from or agreed upon in contravention of it, which is investment, either directly or through funds, in .the capital of other companies

The study recommended several recommendations, including: We recommend granting venture capital companies tax exemptions and incentives that encourage this company to operate within Jordan.

KEYWORDS: Venture capital company, commercial nature, Jordanian Companies Law No. (20) of 2023 AD.

المقدمة:

تعتبر شركات رأس المال المغامر أو الجريء أو المجازف أو المخاطر من أدوات التمويل الحديثة التي تقوم على تمويل استثمارات تحتوي على نسبة مخاطرة أعلى من المتوسط المتعارف عليه مقابل مردودية مالية عالية في حالة نجاح المشروع، تأكيداً لمبدأ أنَّ الربحية مرتبطة بمستوى المخاطرة في الاستثمار.

إذ أن شركة رأس المال المغامر تهدف للمشاركة في رأس مال الشركة أو صندوق دعم الاستثمار، وفي كل عملية تتمثل في تقديم حصص أو أموال خاصة أو شبه خاصة لمؤسسات في طور التأسيس أو النموّ أو التحويل أو الخصخصة.

حيث، تُعد تجربة الأردن في مجال شركات رأس المال المغامر حديثة نسبيًا، فقد صدر القانون رقم (20) لسنة2023م، المعدل لقانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة1997م[1]؛ وأصبحت شركة رأس المال المغامر أحد أنواع الشركات التجارية في الأردن.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة فيما يأتي:

1- وضع الحلول لبعض المشاكل العملية التي قد تظهر عند تطبيق شركات رأس المال المغامر في الأردن.
2- الكشف عن الطبيعة القانونية لشركة رأس المال المغامر.
3- تحليل النصوص المنظمة لشركات رأس المال المغامر في قانون الشركات الأردني، ونظام شركات رأس المال المغامر الملغي.

مشكلة الدراسة:

تبرز إشكالية الدراسة حول الطبيعة القانونية لشركات رأس المال المغامر في نطاق التشريع الأردني رقم(20) لسنة2023م المعدل لقانون الشركات الأردني؟

لذلك تم اختيار هذا الموضوع لمعالجة المشكلة المتعلقة بهذه الدراسة من خلال الإجابة على تساؤلات عدة نطرحها على النحو الآتي:

---

[1] انظر قانون الشركات الأردني رقم(20) لسنة 2023م، المنشور في الجريدة الرسمية بالعدد رقم(5874) تاريخ 13/8/2023, المعدل لقانون الشركات الأردني رقم(22) لسنة 1997م، المنشور بعدد الجريدة الرسمية رقم(4204)، على الصفحة رقم(2038)، بتاريخ 15/5/1997م، متاح على موقع قرارك الأردني، https://qarark.com/home

1- هل يوجد تعريف موحد لشركة رأس المال المغامر في التشريع الأردني، أم أنّ الفقهاء حاولوا تحديد مصطلح رأس المال المغامر على أساس هدف الشركة أو كيفية التمويل للشركات التجارية أو غير ذلك؟
2- هل يمكننا تطبيق الخصائص المتعلقة بالشركات التجارية بصورها المتعددة على شركة رأس المال المغامر، أما أنّ شركة رأس المال المغامر لها خصوصية عن غيرها من الشركات الأخرى سواءً في التشريع الأردني؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى حل إشكالية الدراسة من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1- تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الطبيعة القانونية لشركة رأس المال المغامر، وذلك بهدف الوصول إلى نظام قانوني يلبي الحاجات المنتظرة من هذه الشركة بكل يسر وسهولة.
2- كما تهدف هذه الدراسة إلى إعطاء نظرة حديثة لهذه الشركة ضمن التعديل الأخير لقانون الشركات الأردني.
3- بيان قدرة النصوص المتعلقة بشركات أس المال المغامر على إقناع المستثمرين من الداخل والخارج على استثمار أموالهم شكل شركة رأس المال المغامر.

الدراسات السابقة:

إن الغاية المرجوة من مراجعة الدراسات السابقة هي التعرف على تلك الجهود المبذولة حول هذا الموضوع، التي يسعى الباحث للاستفادة منها في هذ الدراسة بما يخدم مجال بحثناً، ومن ثم يحاول إضافة موضوعات جديدة تساهم في إكمال المسيرة العلمية والمعرفية، وسوف يتم ذكر بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع هذا البحث، وهي:-

الدراسة الأولى: هلا هاني شحادة الحديد، الإطار التشريعي لشركات رأس المال المغامر ودورها في دعم المشاريع الناشئة والمتوسطة على ضوء قانون الشركات الأردني رقم(22) لسنة1997م وتعديلاته، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤته، الأردن، 2019:

حيث ركزت هذه الدراسة حول ثلاثة محاور رئيسية: المحول الأول، يتعلق ببيان ماهية شركات رأس المال المغامر ، والمحور الثاني، يتعلق بمعرفة النظام القانوني لشركة رأس المال المغامر، والمحور الثالث، يعتلف بمعرفة الدور التي تقوم به شركات رأس المغامر في دعم المشاريع.

الدراسة الثانية: ريم إبراهيم حسين الخصاونة، التنظيم القانوني لشركات راس المال المغامر" دراسة تحليلية"، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة اليرموك، الأردن، 2021:

حيث تناولت الدراسة من خلال فصلين، الأول، يتعلق بالوضع القانوني لشركات رأس المال المغامر، في حين بين الفصل الثاني الأحكام الناظمة لشركات رأس المال المغامر.

ما تتميز به الدراسة عن الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة في جملتها شركة رأس المال المغامر في ضوء قانون الشركات الأردني رقم(22) لسنة1997م، ونظام رقم(143) لسنة 2018م الذي أطلق عليه" نظام شركات رأس المال المغامر".

بينما في موضوع بحثنا هذا تناولنا نظام شركة رأس المال المغامر رقم(20) لسنة 2023م الوارد من ضمن قانون الشركات الأردني، والذي لم يتطرق إليه أحد الباحثين من قبل.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراسة هذا الموضوع بصفةٍ رئيسية على المنهج التحليلي التأصيلي، لتحليل بعض النصوص القانونية والآراء الفقهية وتعزيزها ببعض الأحكام القضائية ذات الصلة بالموضوع، لا سيما الأحكام القضائية الأردنية، وإنَ كانت قليلِة نوعًا ما، واستخلاص النتائج العملية منها.

خطة الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين كالآتي:

المبحث الأول: مفهوم شركة رأس المال المغامر.

المطلب الأول: تعريف شركة رأس المال المغامر.

المطلب الثاني: خصوصية شركة رأس المال المغامر.

المبحث الثاني: الطبيعة القانونية لشركة رأس المال المغامر.

المطلب الأول: الطبيعة التجارية للشركة.

المطلب الثاني: الطبيعة الخاصة للشركة.

- **الخاتمة(النتائج- التوصيات).**
- **قائمة المصادر والمراجع.**

المبحث الأول

مفهوم شركة رأس المال المغامر

يُعتبر رأس المال المغامر آلية لتمويل المشاريع الإستثمارية التي غالبًا ما تتميز بدرجة مخاطرة عالية، وعدم امتلاكها للضمانات الكافية للحصول على التمويل التقليدي، تقابلها عوائد

مرتفعة لأنها غالبًا ما تتمثل في تقنيات حديثة أو تكنولوجية جديدة يمكن أنّ تحقق أرباح طائلة في حالة نجاحها[1].

المطلب الأول

تعريف شركة رأس المال المغامر

حيث يمثل هذا القانون منعطفًا هاماً لإستكمال حزمة التشريعات المتعلقة برأس المال المغامر في الأردن، فقد كانت المنظومة المؤسسية الداعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن قد شهدت تطورًا كبيرًا، وذلك من خلال إطلاق مجموعة كبيرة من البرامج والمبادرات والمنظمات الهادفة ورفع قدرات تلك الشركات التجارية، وتعزيز حصولها على التمويل في بداية ضمان اعطائها القرض في ضوء مبادرات وبرامج البنك المركزي الأردني وبالتعاون مع البنوك والهيئات المحلية والدولية ذات العلاقة[2].

فقد نصت المادة(77) من القانون رقم(20) لسنة2023م، المعدل لقانون الشركات الأردني، فنصت على:" أ- تؤسس شركات رأس المال المغامر لغايات الاستثمار المباشر أو للاستثمار في شركات ذات مخاطر مرتفعة وإمكانيات نمو عالية لقاء حصولها على عوائد عند بيع مساهمتها أو حصصها في رأسمال الشركة المستثمر بها شريطة ان لا تستثمر في الشركات المدرجة أسهمها في السوق المالي....."[3].

يتضح من النص السابق أنّ من ضمن أهداف المنظومة التشريعية في الأردن هو زيادة وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة لمختلف أنواع التمويل المختلفة لتأتي شركات رأس المال المغامر لتوفر أدوات وسائل جديدة لتمول هذه المشاريع وفي مراحل مبكرة تحجم مؤسسات التمويل التقليدية الدخول فيها بسبب ارتفاع المخاطر وعدم التأكد من الحصول على عائد من تلك الشركات المستثمرة من تسديد قروضها.

وقد عرف رأس المال المغامر بأن هو:" رأس المال المقدم للشركات الصغيرة والمتوسطة الواعدة ذات إمكانيات النمو العالية، مقابل امتلاك حصص في تلك الشركات وتحمل المخاطر المحيطة بهذا الإستثمار، وتقوم شركات رأس المال المغامر بالمشاركة في إدارة هذه الشركات"[4].

كذلك عرفه رأى بأن رأس المال المغامر هو تمويل مقابل التملك يخضع للربح والمخاطرة، وليس له عائد أكيد ومضمون محدد مسبقًا، ولرأس المال المغامر تسميات عدة منها، المغامر أو الجريء أو المخاطر"[5].

---

[1] إسماعيل بن رأس، رأس المال المخاطر كبديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة شركة، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014، ص14.

[2] عبدالوهاب عبدالله أحمد المعمري؛ و حمزة علي عواد الحربي، شركة رأس المال المغامر في التشريع الأردني، مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث، المجلد الثالث، العدد الثامن، اليمن، 2022، ص75.

[3] المادة(77) من قانون رقم(20) لسنة2023م، المعدل لقانون الشركات الأردني.

[4] سليمان محمد سليمان أبو عتمة، القواعد القانونية لشركات رأس المال المغامر في القانون الأردني، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، 2019م، ص16.

كما عرفه، بأنه:" أداة تمويلية تهدف إلى الربح، وتمد الشركات بالأموال وتضيف قيمة لها، وهي تتسم بفرض نسبة مخاطرة عالية في مقابل عائد أعلى تبدأ دورة رأس المال المخاطر من مرحلة توفير التمويل وتنتهي بمرحلة الخروج من النشاط، وتمر خلال هذه الدورة بمراحل إختيار إدارة الصندوق، وتحديد إستراتيجيات الإستثمار وهيكلة وحوكمة الشركات"[1].

من إستعراض التعريفات السابقة لشركة رأس المال المغامر نجد أنه لا يخرج عن كونه سردًا لغايات شركات رأس المال المغامر دون التطرق لخصائصها الإدارية والمالية أو حتى لأصل تكوينها، فسهم النقد الذي يمكن أن يوجّه لتعريف المشرع الأردني لشركة رأس المال المغامر أنه تعريف مقتضب يعتريه النقص والقصور.

حيث أن المشرع الأردني لم يتطرق لمفهوم رأس المال المغامر، وفي ظل غياب التعريف القانوني، يمكن أنَّ يحدد الباحث تعريف رأس المال المغامر بأنه:" هو وسيلة من وسائل تمويل الشركات بشكل غير مباشر يتحقق بواسطة وسيط مالي فرد أو شركة أو صندوق استثمار لتمويل مشروع ينطوي على مخاطرة عالية، خاصة إذا تعلق الأمر بتطبيق تكنولوجيا جديدة أو فكرة إبداعية وذلك من خلال تقديم دعم نقدي واستراتيجي وإداري وتسويقي".

وبالنتيجة لما سبق ذكره يتضح أنّ شركة رأس للمال المغامر هي أحد أهم الشركات التي ظهرت في الآونة الأخيرة لما تتضمنه هذه الشركة من مجازفة كبيرة من الشركاء فيها برأس مالهم، حيث يوجه لدعم أحد المشروعات الصغيرة الغير مدرجة بالبورصة وبشروط شديدة الخطورة تجعل الشريك برأس المال لا يستطيع المطالبة بأرباحه أو رأس ماله، إلا إذا حققت الشركة أرباحاً كافية لتغطيهم.

المطلب الثاني

خصوصية شركة رأس المال المغامر

شركة رأس المال المغامر بعد تأسيسها وتمتعها بالشخصية المعنوية تكون أهلاً للقيام بأي نشاط أو تصرف يؤدي إلى اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات باستقلال عن الشركاء، وهذا يجعل شركة رأس المال المغامر تتمتع بمجموعة من الخصائص التالية:-

أولاً- خاصية مسؤولية الشركاء في شركة رأس المال المغامر:

حددت المادة(80) من قانون الشركات الأردني، فئتين من الشركاء هما، شريك مدير وشريك ممول، فإذا ما كان الشريك ينتمي إلى فئة الشريك المدير فهذا يجعل منه مسؤولاً بالتضامن والتكافل مع الشركة عن كافة التزاماتها التي تترتب عليها في مواجهة الغير[2].

---

[5] د.يزيد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز الفياض، الأحكام الفقهية للتمويل برأس المال الجريء، ط1، دار الميمان للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2021، ص24.

[1] رواء جمال التميمي، الحوكمة وتطبيق معاييرها على شركات رأس المال المغامر،" دراسة تحليلية في التشريع الأردني"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، 2023، ص19.

[2] المادة(80) من قانون الشركات الأردني رقم(20) لسنة 2023م.

إذ لا يكفي للشريك المدير الإعتداد بمقدار حصته في رأسمال الشركة وانما يتم الرجوع عليه والحجز على ماله الخاص من قبل دائني الشركة في حال عدم كفاية أموال الشركة لسداد ديونها، فتكون الذمة المالية للشريك المدير ضمانًا عامًا لدائني الشركة.

ويثُار تساؤل هام حول ما الفرق بين الشريك المدير والشريك الممول بشركة رأس المال المغامر؟

نجد أنّ الشريك المدير قد يكون واحد أو أكثر يتولى إدارة شؤون الشركة وممارسة أعمالها، ويكون كل منهم مسؤولا بالتضامن والتكافل بأمواله الخاصة عن ديونها والتزاماتها، ويجوز أن يكون شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً. أما الشريك الممول قد يكون واحد أو أكثر لا يشارك في إدارة شؤون الشركة وممارسة أعمالها أو التوقيع عنها، ويكون مسؤولا عن ديون الشركة والتزاماتها بمقدار حصته في رأسمال الشركة، ويجوز أن يكون شخصا طبيعياً او اعتبارياً.

على ذلك تختلف مسؤولية الشريك الممول عن الشريك المدير، بأن المشرع الأردني لم يجعل من الشريك إذا ما كان من ضمن فئة الشريك الممول مسؤولاً بالتضامن مع الشركة في مواجهة الغير عن التزاماتها، وانما حدد مسؤوليته بمقدار حصته في رأس المال المغامر، ولا يكون للشركة والشركاء والغير مساءلته الا في حدود حصته من رأس المال والتي تعتبر دينًا في ذمته[1].

وفي حالة قيام الشريك الممول الحاصل على الموافقة المسبقة من باقي الشركاء بأعمال للشركة يجعل الشركة ملزمة بهذه الأعمال، ولا يكون للشركة أو الشركاء الآخرين الرجوع على هذا الشريك بالضرر الذي قد يلحق بالشركة جراء التصرف الممنوح الإذن به، طالما أنّ هذا الشريك قد بذل العناية المطلوبة[2].

أما قيام الشريك الممول بأعمال الإدارة الداخلية التي لا تخرج عن كونها استعمالاً لحقه فلا تدخل في مفهوم الحظر العام من ممارسة أعمال الإدارة كحقه في التصويت على الميزانية، لأنها ليس من شأنها أنّ تدفع الغير إلى الاعتقاد بأنّ هذا شريك ضامن في الشركة، وبخلاف ذلك فإنه يحظر على هذا الشريك الاشتراك بأعمال الإدارة والتصرف باسم الشركة أو تمثيلها أو ترتيب التزامات عليها[3].

ثانيًا- إدارة شركة رأس المال المغامر:

قد يكون الهدف من إنشاء شركة رأس المال المغامر في عدم قدرته وحدهم على القيام ببعض الأعمال فهي بحاجة إلى تكاتف الجهود للقيام ببعض هذه الأعمال، لذلك توجه التشريع الأردني إلى تمكين الأشخاص من تأسيس كيانات اعتبارية تجمع أشخاصهم أو أموالهم أو

---

[1] حسين عبد الحليم عناية، موسوعة الفقه والقضاء في الشركات التجارية، ط1، دار محمود للنشر، مصر، 2014، ص457.

[2] المادة(81) من قانون الشركات الأردني رقم(20) لسنة 2023م.

[3] هلا هاني شحادة الحديد، الإطار التشريعي لشركات رأس المال المغامر ودورها في دعم المشاريع الناشئة والمتوسطة على ضوء قانون الشركات الأردني رقم(22) لسنة1997وتعديلاته، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤته، الأردن، 2019م، ص14.

كلاهما معًا، الا أنه في حال قيام هذا الشركة بأعماله فإنه يحتاج إلى القيام المسائل القانونية والمالية والتي لابد لتنفيذها اجتماع كافة الإرادات التي أنشئت الشركة بسبب ذلك، إلا أنّ تطبيق مثل هذا المسألة صعباً عملياً[1].

ثالثًا- خاصية إشتمال إسم الشركة على إسم الشريك المدير:

تعتبر الشركة لإكتسابها الشخصية الإعتبارية كيانًا مستقلاً عن شخصية الشركاء الذين قاموًا بتأسيسها أو حتى من يقوم بتسيير أعمالها، لذلك فلابد لهذه الشركة من إسم خاص بها يميزها عن غيرها، وتعرف بها في تعاملاتها التي تقوم بها في سبيل تحقيق الغاية التي أسس من أجلها وهذا الإسم ما يعبر عن الشركة ويكون مسؤولاً إتجاه الغير عن أعمال تتم بموجب هذا الإسم[2].

فقد نصت المادة(77/د) من قانون الشركات الأردني، على أنه:" يجب أن يتضمن عقد تأسيس الشركة البيانات التالية:- اسم الشركة.....، إذا لشركة رأس المال المغامر اسم تجاري مستمد من اسم أحد الشركاء المديرين فيها أو جميعهم أو أي آخر يوافق المراقب عليه، ويجب أنّ تضاف إلى هذا الاسم عبارة(رأس المال المغامر)[3]، وعلى الشركة إدراج إسمها على الأوراق والمطبوعات والإعلانات التي تستخدمها في أعمالها وعلى العقود التي تبرمها مع الغير[4].

وعلى ذلك اشترط المشرع الأردني في الاسم الذي ستتخذه الشركة بأن يتألف من أسماء الشركاء المديرين دون الشركاء الممولين هو حماية للغير حسن النية الذي سيتعامل مع الشركة، فحدود مسؤولية الشريك الممول قاصره بمقدار حصته في رأس المال على عكس الشريك المدير الذي تتجاوز حدود مسؤوليته لتصل إلى أمواله الخاصة وعدم الاكتفاء بمقدار مساهمته في رأسمال الشركة[5].

رابعاً- الطابع الإتفاقي بين الشركاء:

---

[1] ريم إبراهيم حسين شطناوي، المرجع السابق، ص15.

[2] أسامة دائل المحيسن، الوجيز في الشركات التجارية والإفلاس، دار الثقافة للنشر، الأردن، 2008، ص97.

[3] فقد نصت المادة(6/أ) من قانون الشركات التجارية الأردني المعدل عام 2023، على أنه:" مع مراعاة احكام المادتين (7) و (8) من هذا القانون تقسم الشركات التي يتم تسجيلها بمقتضى هذا القانون إلى الأنواع التالية:
1. شركة التضامن.
2. شركة التوصية البسيطة.
3. الشركة ذات المسؤولية المحدودة.
4. **شركة رأس المال المغامر.**
5. الشركة المساهمة الخاصة.
6. الشركة المساهمة العامة.

[4] أبو عتمة، سليمان محمد سليمان: مرجع سابق، ص23.

[5] المادة(79) من قانون الشركات الأردني، بأن:" يتألف رأسمال الشركة من رأس مال ملتزم به ورأس مال مدفوع...".

يتميز عقد الشركة عن غيره من عقود المعاوضات[1]، بأن نتاج هذا العقد هو ظهور الشخصية المعنوية للشركة من خلال ذمة مالية خاصة ومستقلة بها، وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة من نشأة الشركة، فتعتبر أموال الشركة الداخلة في ذمتها المالية أموالاً خاصة بها وليس ملكًا شائعًا بين الشركاء[2].

خامسًا- تقسيم حصص الشركاء:

فقد أخذ المشرع الأردني فيما يتعلق برأسمال شركة رأس المال المغامر بنظام مرونة رأس المال، بمعنى أنه تبنى وجود آلية لسداد قيمة رأس المال للشركة، يسمى الأول رأسمال ملتزم به وهو عبارة عن الحصص التي يقوم الشراء به ويمتلكها على أنّ يتم دفع قيمتها لاحقًا خلال مدة معينة إلا إذا نص الشركاء في إتفاقية الشراكة على مدة أخرى، أما النوع الثاني فهو رأس المال المدفوع ويتمثل في المبالغ المستلمة من الشركاء المؤسسين عند بدء تأسيس الشركة لقاء حصولهم على حصة أو أكثر من رأسمال الشركة.

نجد أنّ المشرع الأردني قد منح الشريك الممول الحق في إختيار نوع رأس المال الذي سيساهم فيه ما بين رأسمال ملتزم به، ورأسمال مدفوع، إلا أنّ المشرع قد اشترط بأن لا تقل حصة أي شريك ممول في رأسمال الشركة المدفوع عن خمسين ألف دينار وأن لا تقل حصة أي شريك مدير في رأسمال الشركة الملتزم به والمدفوع عن ألف دينار[1](1).

إذ أن شركة رأس المال المغامر تعتمد التمويل الذي يقوم أساسًا على المشاركة المؤقتة بين صاحب الفكرة الريادية والممول وتكون نهاية هذه الشراكة خروج الممول من المشروع برأس ماله والأرباح المتحققة وبقاءً صاحب الفكرة في هذا المشروع، وغالبًا ما يكون بقاء الممول طويلاً في المشروع، كما أنّ دور الممول لا يقف عند حدود تقديم التمويل المادي فقط بل يمتد ليشمل ذلك كل وسائل الدعم المادي والتسويقي والإداري والاستراتيجي، وهذا يعد من أبرز ما يميز التمويل برأس المال المغامر عن طرق التمويل التقليدية.

المبحث الثاني

الطبيعة القانونية لشركة رأس المال المغامر

تحديد الطبيعة القانونية لشركة رأس المال المغامر تقتضي أنّ يتم تحليل العناصر القانونية المتعلقة بها، لبيان فيما إذا كان يمكن إيجاد شكل قريب يمكن لشركة رأس المال المغامر اتخاذه[2](2)، حيث أنّ هذه الشركة تتوافق مع الشركات الأخرى المنصوص عليها قانون الشركات التجارية الأردني أو القطري من ناحية تحقيق الأرباح فهي شركة فعلية هدفها المنشود تحقيق الربح.

---

[1]() عقود المعاوضات هي العقود التي تشتمل على بدلين: عوض، ومعوض، كالبيع، والإجارة، والنكاح، والمزارعة، وغيرها، وهي عقود التمليكات. راجع في ذلك، محمد صدقي بن أحمد الغزي، موسوعة القواعد الفقهية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، لبنان، 1424هـ/2003، ص430.

[2]()د.عاطف محمد الفقي، الشركات التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ص143.

[1](1) المادة(79) من قانون الشركات التجارية الأردني المعدل عام 2023.

[2](2) ريم إبراهيم حسين شطناوي، المرجع السابق، ص9.

المطلب الأول

الطبيعة التجارية للشركة

نجد في قانون الشركات الأردني تنظيم للأحكام القانونية للشركات الواردة فيه، فقد نصت المادة(6) منه على تحديد الأشكال القانونية التي يجب أن تتخذها الشركات التجارية وتسجل بموجبها.

يتبين من النص المذكور، أن المشرع الأردني حصر أنواع الشركات التجارية فأي شركة تجارية يراد تسجيلها داخل المملكة الأردنية الهاشمية يجب أنّ تتخذ أحد الأشكال المنصوص عليها في المادة(6)، ونجد أنّ المشرع قد أحال أحكام وتنظيم وطبيعة هذه الشركة إلى نظام خاص يصدر لهذه الغاية، خلافًا للشركات الأخرى التي تنظم بموجب قانون الشركات نفسه ويحدد أعمالها وطبيعتها[1].

وبالنتيجة نجد أنّ أحكام النظام الخاص بشركات رأس المال المغامر نجد أنّ هذه الشركة تتشارك في كثير من أحكامها وتقسيماتها مع شركة التوصية البسيطة من حيث تقسيم فئات الشركاء إلى فئتين وهما الشركاء المتضامنون والذين يتولون إدارة الشركة وممارسة أعمالها ويكونون مسؤولين بالتضامن والتكافل عن ديون الشركة والالتزامات المترتبة عليها في أموالهم الخاصة[2]، اضافة إلى إقتصار عنوان الشركة على أسماءهم[3].

وعلى ذلك تتوافق شركة التوصية البسيطة مع فئة الشريك المدير في شركة رأس المال المغامر، أما الفئة الأخرى من الشركاء وهم الشركاء الموصون الذين يشاركون في رأسمال الشركة ويكونوًا مسؤولين بحدود حصتهم في رأس المال دون أنّ يكون لهم الحق في إدارة الشركة أو ممارسة أعمالها ولا يكون لديه القدرة على إدراج اسمه في العنوان الخاص بالشركة[4].

---

[1] د.سامي محمد الخرابشة، الشركات التجارية وفقا لنظام الشركات السعودي- الأحكام العامة والخاصة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص12.

[2] ريم إبراهيم حسين شطناوي، مرجع سابق، ص9.

[3] فقد نصت المادة(6) من قانون الشركات الأردني، على أنه:" لا يجوز ان يشتمل عنوان شركة التوصية البسيطة الا على اسماء الشركاء المتضامنين واذا لم يكن فيها الا شريك واحد متضامن فيجب ان تضاف عبارة (وشركاه) الى اسمه، كما لا يجوز ان يدرج اسم اي شريك موص في عنوان شركة التوصية البسيطة، فاذا ادرج بناء على طلبه او بعلمه بذلك، كان مسؤولا عن ديون الشركة والالتزامات التي تترتب عليها كشريك متضامن تجاه الغير ممن يكون قد اعتمد في تعامله مع الشركة على ذلك بحسن نية".

[4] فقد نصت المادة(80) من قانون الشركات الأردني المعدل لسنة2023، بأن:" أ- تتألف الشركة من الفئتين التاليتين من الشركاء:-

1- شريك مدير واحد أو أكثر يتولى إدارة شؤون الشركة وممارسة أعمالها، ويكون كل منهم مسؤولا بالتضامن والتكافل بأمواله الخاصة عن ديونها والتزاماتها، ويجوز أن يكون شخصا طبيعيا أو اعتباريا.
2- شريك ممول واحد أو أكثر لا يشارك في إدارة شؤون الشركة وممارسة أعمالها أو التوقيع عنها، ويكون مسؤولا عن ديون الشركة والتزاماتها بمقدار حصته في رأسمال الشركة، ويجوز أن يكون شخصا طبيعيا او اعتباريا .

ب- يجوز أن تنص اتفاقية الشراكة على تقسيم الشركاء المديرين أو الشركاء الممولين إلى فئات وتتمتع كل فئة بالحقوق والصلاحيات والواجبات المحددة في اتفاقية الشراكة.

كذلك يوجد ملائمة وتوافق بين شركة رأس المال المغامر وشركة التوصية البسيطة في تقسيم رأس المال إلى حصص، وغير ذلك من وجود العديد من الخصائص المشتركة التي تجعل من شركة رأس المال المغامر صورة من صور شركة التوصية بالأسهم[1].

ويحظر على الشريك الموصي التدخل في أعمال التسيير وإلا أصبح ملتزما بالتضامن ومن غير تحديد ديون الشركة، هذا المبدأ لا يؤخذ على إطلاقه، بل له مجال يشمل فقط أعمال التسيير الخارجية، وعليه فإن نطاق حظر الشريك الموصي من التدخل في إدارة الشركة، يقتصر على أعمال التسيير الخارجية فقط، أي تلك التي تجعل الشركة في معاملات مع الغير[2].

لذلك تسرى الأحكام الخاصة بشركة المساهمة – كقاعدة عامة – على شركات التوصية بالأسهم فيما عدا ما إستثني بنص خاص، فالإستثناء بصفة عامة يتعلق بقواعد وأحكام إدارة شركات المساهمة، وذلك لأن الإدارة في شركة التوصية بالأسهم قاصرة على الشركاء المتضامنين دون الشركاء المساهمين، مع الإعتبار بأن الشركاء المساهمين، لهم الحق في تكوين جمعية عامة تخص ما يتعلق بشئونهم.

ويفهم من هذا كله أنّ جميع النصوص القانونية الواردة في قانون الشركات والتي تنظم أحكام شركة التوصية البسيطة تعد بمثابة قواعد عامة لما لم يرد عليه نص في النظام الخاص بشركات رأس المال المغامر بما لا يختلف وطبيعة هذه الشركة.

ويرى الباحث أن تقرير ما إذا كانت شركة رأس المال المغامر من شركات الأشخاص أو من شركات الأموال هي مسألة نسبية تختلف بإختلاف التشريع في كل دولة وبإختلاف نظرة المشرع إلى الشركة سواء كانت مدنية أو تجارية.

المطلب الثاني

الطبيعة الخاصة للشركة

إن تعدد الأطر القانونية في العالم التي تعمل من خلالها شركات رأس المال المغامر، يعمق من الإستثمار برأس المال المغامر مباشرة من قبل أشخاص أو هيئات إعتبارية أو من خلال إنشاء شركات أو صناديق إستثمار[3].

ونصت المادة(77) من قانون الشركات الأردني المعدل، بأن:" أ- تؤسس شركات رأس المال المغامر لغايات الإستثمار المباشر أو للإستثمار في شركات ذات مخاطر مرتفعة وإمكانيات نمو عالية لقاء حصولها على عوائد عند بيع مساهمتها أو حصصها في رأسمال الشركة المستثمر بها شريطة ان لا تستثمر في الشركات المدرجة أسهمها في السوق المالي.

---

[1] د.محمود الكيلاني، الموسوعة التجارية والمصرفية، المجلد الخامس، الشركات التجارية دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص275.

[2] M.-B. MERCADAL, Mémento pratique, droit des affaires, sociétés commerciales, Francis Lefebvre, 2000, p.56.

[3] محمد عبد الله أبا الخيل؛ ومحمد البغدادي، رأس المال الجرئ- المخاطر- ورقة عمل مقدمة لمؤتمر تحديث الصناعة العربية في ضوء المتغيرات الدولية، جامعة المنصورة، مصر، 2003، ص9.

ب- ينشأ في الدائرة سجل خاص يسمى (سجل شركات رأس المال المغامر) يسجل فيه هذا النوع من الشركات بأرقام متسلسلة حسب تاريخ تسجيلها وتدرج فيه التعديلات والتغييرات التي تطرأ عليها.

ج- يقدم طلب تأسيس شركة رأس المال المغامر الى المراقب مرفقاً به عقد تأسيسها على النموذج المعتمد لهذه الغاية، ويوقع أمام المراقب أو من يفوضه خطياً بذلك أو أمام الكاتب العدل أو احد المحامين المزاولين.... "[1].

وعلى ذلك يجوز للشركة الإحتفاظ بالأصول بالنيابة عن الأطراف الثلاثه سواء كان ذلك من خلال صندوق عهدة (ترست) أو خلافه، ويمكن تأسيس الشركات ذات الأغراض الخاصة بالشكل التقليدي وأيضاً بالشكل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويغطي نطاق ترخيص الشركة أي نوع من عمليات إصدار السندات أو معاملات الأسواق المالية الأخرى.

وعلى سبيل المثال، بيتم تأسيس منظومة مترابطة بشكل جيد للشركات الناشئة يعد أمراً هاماً لتحقيق التنوع الإقتصادي في الدولة على المدى البعيد، ولذلك تعتزم دولة قطر حصول الشركات المبتكرة على رأس المال والدعم المقدم من صناديق رأس المال الجريء بسهولة لتمكينها من توسيع نطاق أعمالها وتواجدها في سوق قطر، وفي دول الخليج العربي، والتوجه في نهاية المطاف نحو السوق العالمية.

تأسيساً على ما سبق يتضح أنه لا يوجد شكل محدد ينحصر من خلاله تسجيل شركات رأس المال المغامر حيث تتنوع التجارب العالمية بهذا الشأن، وإن كان أفضل شكل قانوني يمكن أن تسجل شركات رأس المال المغامر وفقًا لأحكام قانون الشركات الأردني رقم(22) لسنة 2023م.

حيث أن رأس المال المخاطر هو رأس مال يتم ضخه من قبل أحد المستثمرين لتمويل أحد المشاريع الواعدة عن طريقة شركة رأس مال المغامر، فيكون دور المستثمر التمويل المالي للمشروع دون أن يحصل على أي ضمان يتعلق بتحقيق عائد، إذ يخاطر المستثمر في تمويل هذه المشروعات بناء على توقعاته الخاصة، حيث غالبا ما تكون هذه المشروعات صغيرة أو ليس لديها الضمانات الكافية للحصول على قروض من النظام المصرفي ويكون الحل لضخ سيولة مالية إليها عن طريق شركة رأس مال المغامر[2].

إذا طبيعة هذه الشركة دعت إليها حاجة كِلا أطرافها وهما المستثمر وصاحب المؤسسة الناشئة، فالمستثمر يهدف الى تحقيق مكسب كبير وذلك من خلال ضخ رأس ماله الى أحد المؤسسات الناشئة والتي عنى بدراستها ويرى أنها سوف تكون بعد مدة رائدة في مجالها وستحقق أرباحا طائلة[3].

---

[1] المادة(77) من نظام قانون الشركات الأردني رقم(20) لسنة2023م.

[2] السعيد بريبش، رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث، العدد الخامس، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،2007 ص7.

[3] علية ضياف، رأس المال المخاطر كبديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر،2009، ص81.

على الجانب الآخر يهدف صاحب المؤسسة الى توفير سيولة مالية لإكمال أعمال مؤسسته، وزيادة قدراتها المالية، وتغطية إحتياجاتها بأقل الضمانات الممكنة، حيث لا يكون على المؤسسة الإلتزام أمام الشريك أو صاحب الحصة بالمال بدفع عائد ربحي ثابت، أو متغير بل قد يخسر الشريك المساهم برأس المال رأس ماله إذا ما خسرت الشركة خسارة فادحة ومن هنا تظهر سبب تسميتها بهذا الإسم رأس مال المغامر، أو المخاطر، أو المجازف، أو الجريء[1].

وترتيباً على ذلك يتضح أن شركة رأس مال المغامر هي الشركة التي تقوم بشراء حصصاً أو تساهم في رأس مال أحد المؤسسات التي لم تدرج في البورصة، أو المؤسسات التي تم إنشاؤها حديثاً وتحقق نمواً سريعاً وتحتاج الى رأس مال لضمان تحقيقها النمو المتوقع.

الخاتمة

تَناولت دراستي البحث في شركة رأس المال المغامر في ضوء قانون الشركات الأردني المعدل رقم(20) لسنة 2023م، وهو موضوع على قدر كبير من الأهمية، حيث تبرز هذه الشركات كأداة لتحفيز الاستثمار الجريئ وتحويل المشاريع إلى حقيقة وواقع، وتحويل المعرفة والأفكار إلى شركات ناشئة في السوق الأردني.

[1] د.يزيد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز الفياض، مرجع سابق، ص25.

ولتحقيق الفائدة المرجوة من الدراسة، فأي دراسة علمية لابد لها من أنَّ تخرج بعدد من النتائج والتوصيات، لذا فقد خلصت الدراسة إلى بعض النتائج والتوصيات، نسردها على النحو الآتي:

النتائج:

1. المشرع الأردني نظم شركة رأس المال المغامر بخصوصية خاصة به مما جعل محل الشركة هو مسألة تنظيمية لا يجوز الخروج أو الاتفاق على خلافها وهو الاستثمار أما بصورة مباشرة أو من خلال الصناديق في رأسمال الشركات الأخرى.
2. لم يتفق الفقه على تعريف محدد لمصطلح شركة رأس المال المغامر.
3. أتضح أنَّ الحرية الكاملة الممنوحة للشركاء في تحديد مقدار رأس المال المدفوع بشرط ألاَّ يتعد الحد الأدنى المقرر قانونًا للشركة.
4. أنَّ المشرع الأردني لم يسمح للشركاء في شركة رأس المال المغامر بتقديم الحصص العينية على عكس باقي أنواع الشركات التجارية الأخرى.
5. قد أضاف المشرع الأردني بالقانون المعدل شركة رأس المال المغامر كأحد أنواع الشركات التجارية.

التوصيات:

1. نوصى بتنظيم أحكام شركة رأس المال المغامر فيما لم يتناوله القانون المستحدث بإضافة مادة بشأن تنظيم إجتماعات الشركاء وإصدار التعليمات التي تبين كيفية إصدار السندات القابلة للتحويل إلى حصص في شركة رأس المال المغامر.
2. نوصى بتخفيض الحد الأدنى لرأس مال شركة المساهمة الخاصة بإعتبارها الشركة الملائمة والمتوافقة مع نشاط شركة رأس المال المغامر.
3. نوصى بإتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين البيئة الإستثمارية لتطبيق شركات رأس المال المغامر في الأردن.
4. نوصي بمنح شركات رأس المال المغامر إعفاءات وحوافز ضريبية تحفز هذه الشركة على العمل داخل الأردن.
5. نوصي بأنَّ يبين المشرع الأردني نوع الشركة سواء كانت شركات أشخاص أو أموال أم ذات طبيعة خاصة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- الكتب العامة:

أسامة نائل المحيسن، الوجيز في الشركات التجارية والإفلاس، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

حسين عبد الحليم عناية، موسوعة الفقه والقضاء في الشركات التجارية، ط1، دار محمود للنشر، مصر، 2014.

د.سامي محمد الخرابشة، الشركات التجارية وفقا لنظام الشركات السعودي- الأحكام العامة والخاصة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

محمد صدقي بن أحمد الغزي، موسوعة القواعد الفقهية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، لبنان، 1424هـ/2003.

د.محمود الكيلاني، الموسوعة التجارية والمصرفية، المجلد الخامس، الشركات التجارية دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

د.عاطف محمد الفقي، الشركات التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007.

ثانياً- الكتب المتخصصة:

د.يزيد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز الفياض، الأحكام الفقهية للتمويل برأس المال الجريء، ط 1، دار الميمان للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2021.

ثالثاً- الرسائل العلمية:

إسماعيل بن رأس، رأس المال المخاطر كبديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة شركة، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014.

سليمان محمد سليمان أبو عتمة، القواعد القانونية لشركات رأس المال المغامر في القانون الأردني، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، 2019م.

هلا هاني شحادة الحديد، الإطار التشريعي لشركات رأس المال المغامر ودورها في دعم المشاريع الناشئة والمتوسطة على ضوء قانون الشركات الأردني رقم(22) لسنة 1997وتعديلاته، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤته، الأردن، 2019م.

علية ضياف، رأس المال المخاطر كبديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر،2009.

رواء جمال التميمي، الحوكمة وتطبيق معاييرها على شركات رأس المال المغامر،" دراسة تحليلية في التشريع الأردني"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، 2023.

ريم إبراهيم حسين الخصاونة، التنظيم القانوني لشركات راس المال المغامر" دراسة تحليلية"، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة اليرموك، الأردن، 2021.

رابعاً- الأبحاث العلمية:

السعيد بريبش، رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث، العدد الخامس، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،2007.

عبدالوهاب عبدالله أحمد المعمري؛ و حمزة علي عواد الحربي، شركة رأس المال المغامر في التشريع الأردني، مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث، المجلد الثالث، العدد الثامن، اليمن، 2022.

محمد عبد الله أبا الخيل؛ ومحمد البغدادي، رأس المال الجرئ- المخاطر- ورقة عمل مقدمة لمؤتمر تحديث الصناعة العربية في ضوء المتغيرات الدولية، جامعة المنصورة، مصر، 2003.

خامسًا- القوانين:

قانون الشركات الأردني رقم(20) لسنة 2023م، المنشور في الجريدة الرسمية بالعدد رقم(5874) تاريخ 13/8/2023, المعدل لقانون الشركات الأردني رقم(22) لسنة 1997م، المنشور بعدد الجريدة الرسمية رقم(4204)، على الصفحة رقم(2038)، بتاريخ 15/5/1997م، متاح على موقع قرارك الأردني، https://qarark.com/home

سادسًا- المراجع الأجنبية:

M.B. MERCADAL, Mémento pratique, droit des affaires, sociétés commerciales, Francis Lefebvre, 2000.